الشرق ــ أوسطية وقتئذ بشرعية الصراع العربي ــ الصهيوني. لذلك اعتقد الاستراتيجيون الأميركيون ان هزيمة عسكرية عربية تؤدي الى وقف المد الوطني التصاعدي من جهة، والى تنشيط الأنظمة الرجعية من جهة أخرى؛ مما يفسح المجال أمام امكانية فرض حل «معتدل» للعامل المفجر في المنطقة (المشكلة الفلسطينية). فخاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧، ولا ينسى أحد قول موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي، في اليوم الأول للحرب، بأنه ينتظر على الهاتف اتصالاً من الجانب الآخر. في حين شكل الرئيس الأميركي جونسون، في ١٩٦٧/٦/١١، لجنة خاصة لتنسيق «جهود السلام» الأميركية في الشرق الأوسط، ووضعت هذه اللجنة النقاط الرئيسية لخطابه بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩ الذي رفض فيه انسحاب اسرائيل الى خطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وطالب بحق كل دولة في المنطقة في الحياة، وحل مشكلة اللاجئين واحترام حرية الملاحة في الممرات الدولية والمائية ووضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط.

ويتضح، من خلال نقاط هذا الخطاب، الهدفان الرئيسيان اللذان كانت السياسة الأميركية تسعى الى تحقيقهما وهما:

(أ) ضمان وجود اسرائيل وأمنها ومستقبلها (حق كل دولة وحل مشكلة اللاجئين).

(ب) كسر النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط الناجم عن التأييد السياسي لحقوق العرب، وعن تصدير الأسلحة الاشتراكية الى الدول العربية (وضع حد لسباق التسلح) وبالتالي تصبح الدول العربية لا حول لها ولا قوة على الصعيد العسكري، وبالتالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لكن أحداً لم يكن على الطرف الآخر من خط الهاتف، كما ان أحداً لم يجرؤ على مناقشة الشروط الأميركية حتى الزعماء المرتبطون بسياستها. وكانت لاءات الخرطوم الثلاث وانتفاضة الجماهير العربية من مشرق الوطن الى مغربه الرد الوحيد على الاستراتيجيين الأميركيين. ونال تصاعد الكفاح الشعبي المسلح، الذي تمثل في تصاعد هائل لعمليات المقاومة الفلسطينية توج بنصر معركة الكرامة بعد أقل من سنة على الهزيمة، اعجاب العالم كله.

لكن مع كل هذه الايجابيات المضيئة، استطاعت حرب ١٩٦٧ ان تلعب دوراً كابحاً للاتجاه العربي التحرري، فما ان هلت سنة ١٩٦٨ حتى كانت مصر قد غضت النظر عن اعطاء موقف واضح من القرار ٢٤٢. وبوصول سنة ١٩٦٩، كانت الدول العربية على استعداد لخوض مفاوضات غير مباشرة عبر وساطة الدول الأربع الكبرى **وجولات يارنغ** اللتين جرتا بمباركة ومبادرة الولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٩٧٠/٦/١٩، أطلق وليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، مبادرته للسلام التي تشكل في جوهرها بنود القرار ٢٤٢ مع تغييب لبند الانسحاب الاسرائيلي. وفي ١٩٧٠/٧/٢٢، وافق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على هذه المبادرة.

وبذلك، استطاعت الولايات المتحدة ان تنتقل بالصراع العربي ــ الامبريالي الصهيوني الى الأرضية التي تناسبها؛ وهي أرضية المفاوضات، وحققت بذلك نقلة نوعية أولى في الشكل السياسي لخوض الصراع وحدوده، وكان ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ أول ثمار هذه النقلة وبرهاناً عليها.

وبعد وفاة عبد الناصر، واستلام السادات السلطة في مصر، بدأت الكفة تميل بسرعة لصالح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وعندما أعلن السادات مشروعه بتاريخ ١٩٧٠/١١/٥، الذي تجاوز في مضمونه مشروع روجرز على صعيد التنازلات المطلوبة، لم تجد الولايات المتحدة واسرائيل ضرورة حتى لإعلان مواقف مبطنة، بل، على العكس، أكد نيكسون ان الولايات المتحدة ستقف بوجه كل محاولة من قبل مجلس الأمن لتقديم حلول للمشاكل التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الأوسط، ولن تدع اسرائيل تدخل في أية مفاوضات من موقع ضعف، وترفض انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ حزيران (يونيو)، مع التأكيد على بقاء القدس موحدة، وترفض المشاريع العربية لحل مشكلة اللاجئين، وتمنح اسرائيل مساعدة عسكرية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار.

شن نيكسون بهذه التأكيدات هجوماً سياسياً، معتمداً على ضعف الوضع العربي والمصري بعد غياب عبد الناصر. وبعد هذا الموقف المتعنت وبانتظار تنازل عربي جوهري، جمدت الولايات